

مشرفو البنك (ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς)

في مصر تحت حكم الرومان

د. وفاء عدنان عمار

كلية الآداب- جامعة القاهرة

ملخص

كان الهدف الأسمى من مهام المشرفين - مهما تنوعت وتعددت - هو دعم الخزانة وزيادة دخل الإدارة الرومانية من مصر، وقد تعددت مهام المشرفين وتنوعت، وكانت أعمال البنوك واحدة من هذه المهام التي امتد عمل المشرفين إليها كنتيجة للتوسع في نظام الخدمات الإلزامية، وظهر لدينا مشرفي البنوك (ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς) في عدد من البرديات.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه مشرفو البنك في فيما يتعلق بموضوع القروض وما يتعلق بها من إقراض أو سداد، أو حجز ممتلكات بضمان القرض، أو بيع هذه الممتلكات نتيجة لعدم الوفاء بالدين في موعده، وكذلك دور هؤلاء المشرفين في دفع المهور وأجور التمريض، فضلاً عن استكشاف دور المشرفين على عملية تحصيل الديون للغرباء وأهمية هذا الدور في تحصيل الديون المستحقة بعد ترك المدنيين لقراهم وهجرتهم خارجها.

أظهرت هذه الدراسة عدد من الملاحظات ومن أهمها:

- لعب مشرفو البنوك دوراً مهماً في المعاملات المالية المتعلقة بالقروض.
- كان مشرفو البنك مسؤولين عن تأدية خدمات إلزامية في مجال المعاملات المالية.
- كان مشرفو البنك إما مشرفين على البنوك أو تسيير أعمال البنوك، ولا شك أن هذه البنوك كانت بنوك تخص الدولة وليست بنوكاً خاصة.

- تنحصر الوثائق الخاصة بمشرفي البنوك خلال النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي حيث أن بداية ظهور المشرفين بوجه عام كان من عهد الامبراطور تراجان كجزء من إصلاح نظام جمع الضرائب خصوصاً ضرائب الحرف، غير أن التناقص الواضح في عدد اللاتقنين للخدمة الإلزامية أدى الى توسيع نطاق عملهم ليشمل كل ما يتعلق بالدخل.
- ساعدت عملية تسجيل الغرائب في تيسير عملية الضرائب والديون.
- لعب مشرفو ضريبة الغرائب دوراً مهماً في تحصيل الديون.

مشرفو البنك (ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς)

في مصر تحت حكم الرومان

كان الهدف الأسمى من مهام المشرفين- مهما تنوعت وتعددت- هو دعم الخزانة وزيادة دخل الإدارة الرومانية من مصر، وقد تعددت مهام المشرفين وتنوعت، وكانت أعمال البنوك واحدة من هذه المهام التي امتد عمل المشرفين إليها كنتيجة للتوسع في نظام الخدمات الإلزامية، وظهر لدينا مشرفي البنوك (ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς) في عدد من البرديات⁽¹⁾، وهناك عدد من الدراسات التي تناولت مجالات عمل المشرفين دون التطرق لعملهم في مجال

(¹) P.Ryl.2.176(Hermopolis,200-210CE); P.Stras.6.585 (Hermopolis, 154CE); C.PAP.GR.1.35=P.Oxy.1.91(Oxyrhynchos,187CE); p.oxy. 34.2722,(153CE); P.Flor.3.380 = SB.1.4298(Hermopolis, 203-204CE); P.Stras.1.52 (Hermopolis,151CE); P.Flor.1.1 = Chr. Mitt.243, (Hermopolis,153CE); P.Oxy.2.345(88CE); SB.6.9372; P.Oxy. 8.1132, (162 CE).

البنوك، ومن هذه الدراسات ما اهتم بدورهم في إعداد تقارير الدخل الخماسية⁽²⁾، فضلاً عن مسئوليتهم عن إيجار الممتلكات المصادرة⁽³⁾، فكانوا يشرفون على مناقصات تأجير هذه الممتلكات⁽⁴⁾، هذا بالإضافة إلى مشاركتهم في جباية الضرائب⁽⁵⁾؛ من هنا تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه مشرفو البنك في فيما يتعلق بموضوع القروض وما يتعلق بها من إقراض أو سداد، أو حجز ممتلكات بضمان القرض، أو بيع هذه الممتلكات نتيجة لعدم الوفاء بالدين في موعده، وكذلك دور هؤلاء المشرفين في دفع المهور وأجور التمريض، فضلاً عن استكشاف دور المشرفين على عملية تحصيل الديون للغرباء وأهمية هذا الدور في تحصيل الديون المستحقة بعد ترك المدينين لقراهم وهجرتهم خارجها.

القروض:

كانت القروض بين الأفراد تتم من خلال البنك حيث يقوم صاحب القرض بتسليم القرض إلى المقرض وذلك من خلال البنك، وعندما يرد المقرض هذا

(2) Abd-el-Ghany, Mohammed 1990. "Notes on the Penthemeral Reports of Revenue Accounts in Roman Egypt", ZPE, Bd. 82: 107-113.

(3) عبد الله، الحسين أحمد. 2000، الحجز وما يترتب عليه في مصر في العصر الروماني في ضوء أوراق البردي والنقوش، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش - جامعة عين شمس: 221-248.

(4) Sheridan, Jennifer A. 1987. "Revised Bid for The Lease of Confiscated Property" BASP, Vol. 24, No. 3/4:103-108.

(5) محمد فهمي عبد الباقي. 1999م، المشرفون في مصر في عصر الرومان حتى القرن الثالث الميلادي، مجلة الدراسات البردية والنقوش، عدد 22: 293-328 .

القرض كان عليه أن يسدده من خلال البنك مضاف إليه الفائدة، وهذا هو مضمون إحدى الوثائق⁽⁶⁾ التي يُعلن فيها أحد الأشخاص أنه تلقى الدين أو القرض الذي كان قد منحه لأحد الأفراد من خلال بنك السرابيوم في أكسيرينخوس بإشراف المشرفين وكبير الكهنة، وقد تسلم المبلغ؛ وقدره ستمائة دراخمة فضية بالإضافة إلى الفائدة وقدرها دراخمتين عن كل شهر، وكان ضمان هذا القرض هو عبارة عن صك أو كمبيالة كتبها المُقرض على نفسه بيده.

كذلك تمت عمليات منح القروض للأفراد من خلال البنك بضمنان قطعة من الأرض، وكانت هذه العملية برمتها تتم من خلال المشرفين لذلك كان توقيعهم على مثل هذه العقود أمرًا لازمًا، ففي وثيقة⁽⁷⁾ من هيرموبوليس مؤرخة لعام 151م، تتحدث عن عقد قرض مع رهن قطعة أرض كضمان لهذا القرض، وتمت العملية من خلال مشرفي البنك، وقام بالتوقيع على العقد المشرف بيساريون المدعو أيضًا يودايمون⁽⁸⁾.

وفي وثيقة أخرى⁽⁹⁾ من هيرموبوليس أيضًا مؤرخة بعام 153م، وتتحدث أيضًا عن قرض قيمته 200 دراخمة فضية وبفائدة حوالي 12% مستحق الدفع بعد عامين، وبضمان رهن عقاري تملكه المدينة في قرية تيكيركيثوثيس (Tekerkethothis) في إقليم هيرموبوليس، وتمت إجراءات القرض ورهن الأرض من خلال المشرف على السوق $\epsilon\pi\iota\tau\eta\rho\upsilon[\mu\acute{\epsilon}\nu\eta\varsigma \tau\eta\varsigma$

⁽⁶⁾ P.Oxy. 8 1132, (162 CE).

⁽⁷⁾ P.Stras.1.52, (Hermoupolis Magna,151 C.E).

⁽⁸⁾ P.Stras.1.52, L 26: Βησαρίων ὁ κ(αί) Εὐδεί(μων) ἐπιτηρητ(ῆς) σεση(μείωμαι).

⁽⁹⁾ P.Flor.1.1, (Hermoupolis Magna,153 C.E).

ἀγορανομίας. وقد تم تسليم القرض الى المقترض وقدره مئتي دراخمة من الفضة من خلال مشرفي البنك كما أقرت بذلك المقترضة بطلوميا بنت هوريون⁽¹⁰⁾. ومن أوكسيرينخوس لدينا وثيقة⁽¹¹⁾ تثبت أن عمليات منح القروض للأفراد مقابل الرهن العقاري كانت تتم من خلال مشرفي البنوك⁽¹²⁾.

لعب المشرفون دورًا مهمًا في تسوية ديون القروض المتأخرة حيث جاء في إحدى الوثائق⁽¹³⁾ التي تتحدث بوضوح عن تسوية نزاع ناتج عن قرض، تم بحل وسط بين الدائن والمدين من خلال مشرفي البنك بشأن المطالبات الإجمالية (ἐχαρίσατο) (μεθ' (ἄς) الخاصة برهن عقاري عبارة عن قطعة أرض مساحتها ٢٤ أرورة، التي رهنتها صاحبها مقابل الحصول على قرض من إحدى السيدات، غير أن السيدة المدينة لم تُسدد القرض في غضون المهلة الزمنية المسموح بها فحجزت الدولة على عدد 8 أرورات من الأرض المرهونة، ثم نُقلت ملكية الأرض المرهونة إلى الدائنة، ثم نجحت المدينة في سداد الدين من خلال مشرفي البنك في هيرموبوليس⁽¹⁴⁾ فسددت ألفين دراخمة في تسوية نهائية لجميع

(10) P.Flor.1.1(Hermoupolis Magna,153 C.E)LI, 11-12: Πτολ[έμ]α ἢ καὶ Τβῆσις Ὀρίωνος μετὰ κυρί[ου] τοῦ ἐμαυτῆς πατρὸς Ὀρίωνος Ἑρμίου δεδάνισμαι παρὰ Ἑρμιόνης Εὐδαίμονος ἀργυρίου κεφαλαίου δραχμὰς διακοσίας, ἄς ἀνείρημαι δι' ἐπιτη[ρ]ητῶν τραπέζης.

(11) P.Oxy.34.2722 (153 CE) .

(12) P.Oxy.34.2722 (153CE)LI, 9-10:ὁμολογῶ ἔχειν παρὰ σοῦ διατῆς ἐπὶ τοῦ πρὸς Ὁξυρύγχων πόλει Σαραπίου Ἰέρακος καὶ τῶν σὺν αὐτῷ ἐπιτηρητῶν τραπέζης.

(13) P.Ryl.2.176 (Hermopolis, (200- 210 CE).

(14) διαγρα(φή)] διὰ [τ]ῆς ἐν Ἑρμοῦ πόλ(ει) ἐπιτηρουμ(ένης) τρα(πέζης).

المطالبات المرتبطة بالقرض نفسه والأرض المحجوزة. يبدو من الوثيقة أن المدينة تأخرت عن وفاء الدين، فلجأت الدائنة إلى الدولة- ممثلاً عنها هنا المشرفين كمختصين في تسيير أعمال البنك- لاتخاذ إجراءات التنفيذ ضد العين المرهونة، وقد عادت هذه الأرض إلى صاحبها بعد أن سددت القرض وكذلك ضريبة 2% من قيمة الأرض المرهونة⁽¹⁵⁾. إذاً الدائنة استطاعت تحصيل دينها عن طريق الجهات الرسمية بواسطة المشرفين على البنك.

وقد تكررت العبارة (δὶ ἐπιτηρητῶν τραπεζῆς) التي تعني (بواسطة مشرفي البنك) في كثير من العقود في مديرية هيرموبوليس لدرجة أن أحد الباحثين⁽¹⁶⁾ اعتقد أن هذه الصيغة تشير إلى أن المبلغ استلم من البنك نفسه بواسطة مسؤول البنك وهو المشرف، وفي حضور طرفي العقد تتم كتابة عقد القرض، ويقوم المشرف بتسجيل بيانات الدائن والمدين، وقيمة القرض وكذلك ضمان القرض أيًا كان بيتًا أم قطعة أرض، ثم يوقع أحد المشرفين أو كبيرهم على العقد وبذلك تكون شهادة بنكية معتمدة رسميًا.

وجدير بالذكر أن القروض التي تتم برهن عقاري، وبعد تسجيل هذا العقار بأنه عقار مرهون، فإن وضع العقار الجديد لا يسقط عنه الضريبة المفروضة على الممتلكات، بل يستمر دفعها من قبل الدائن، وهذا ما تبينه لنا إحدى الوثائق

(15) عبدالله، الحسين أحمد. 3003م، الرهن الحيازي والرهن الرسمي في مصر في عصر الرومان 30 ق م- 284م، مجلة مركز الدراسات البريدية والنقوش- جامعة عين شمس- مصر، العدد 20: 171.

(16) Drewes, Peter.1974, Die Bankdiagraphe in den grako-agyptischen Papyri, JJurP, vol 18:146.

من أوكسيرينخوس⁽¹⁷⁾، التي تعود لعام 88م، وهي عبارة عن اخطار من المشرفين إلى الأجورانوموس يخبراه فيه أن الضريبة على الرهن العقاري من بعض الأراضي بالقرب من إحدى القرى في التوبارخية الغربية تم دفعها من قبل الدائن.

بيع جزء من منزل أو أرض قيد الرهن:

كان من مهام مشرفي البنك الإشراف على عملية بيع المنازل أو الأراضي محل الرهن من خلال البنك. فجاء في وثيقة⁽¹⁸⁾ من هيرموبوليس تعود لعام 153م، وهي عبارة عن عقد بيع جزء من منزل يبدو أنه كان موضع رهن ولم يسدد صاحبه ما عليه من دين، لذلك تم بيعه بإشراف مشرف البنك⁽¹⁹⁾. ويبدو أن القرض الذي حصل عليه المدين كان من خلال بنك هيرموبوليس لذلك تمت عملية البيع من خلال مشرفي البنك. كذلك كان يتم بيع الأراضي المحجوزة في حالة عدم سداد ما عليها من ديون بواسطة مشرفي البنك كما تسجل إحدى البرديات⁽²⁰⁾ التي جاءت من هيرموبوليس، وتعود الى عام 204/203م، وهي عبارة عن عقد بيع أرض يبدو أنها كانت مرهونة لصالح بنك هيرموبوليس وتم بيعها من خلال مشرفي بنك هيرموبوليس⁽²¹⁾.

(17) P.Oxy.2.345(Oxyrhynchos,88C.E).

(18) P.Stras.6.585, (Hermoupolis Magna,153 C.E).

(19) P.Stras.6.585.L, 20: διαγραφ(αφή) δι' ἐπιτηρητῶν] τραπεζῆς).

(20) P.Flor. 3. 380A = SB.1.4298(Hermoupolis Magna,203/204 C.E)..

(21) P.Flor. 3. 380A ,Ll 6-7:δι[αγρ(αφή) διατῆς] ἐν Ἐρμουπόλ(ει) ἐπιτηρουμ(ένης) τραπεζῆς).

تسليم المهور:

من الوثائق التي لا تخلو من الطرافة عقد زواج من أوكسيرينخوس⁽²²⁾ يقر فيه الزوج باستلامه مهر زوجته من والدها من خلال المشرفين على بنك السرابيوم في أوكسيرينخوس⁽²³⁾، حيث جاء فيه: "أعترف أنني المدعو دنيسيوس كاتو من خلال مشرفي بنك المعبد السرابيوم في مدينة أوكسيرينخوس تسلمت منك بكل تأكيد مخصصات ابنتك ديونيسيا أمها أوديامونيدوس المعتقة"⁽²⁴⁾. (ثم يذكر المهر بالتفصيل).

دفع أجور التمريض:

كذلك كان من بين أعمال المشرفين على البنك دفع أجور التمريض، والدليل على ذلك وثيقة من أوكسيرينخوس تعود لعام 187م، وهي عبارة إيصال دفع أجور التمريض من المشرفين في بنك السرابيوم في أوكسيرينخوس⁽²⁵⁾، وفيه يقر أحد الأشخاص باستلامه مبلغ 400 دراخمة وكميات من الزيت وملابس وتكاليف أخرى من خلال هليودوروس وزملائه المشرفين على بنك السرابيوم في مدينة أوكسيرينخوس وهي مقابل قيام خادمة بتمريض ابنة إحدى السيدات لمدة

(22) SB.6.9372(2nd century C.E).

(23) SB.6.9372, LI 3-5 .

(24) SB .6.9327,LI: ὁμολογῶ κατὰ προσφώνησιν Διονυσίου Κάτων[ος] [δι' ἐπιτηρητῶν τῆς περὶ τοῦ πρὸς Ὁξυρύγχων [πόλει] Σαραπίου τραπέζης ἔχειν παρὰ σοῦ[τὰσφα]λῆ μοι ἐπὶ τῆ τροφίμῃ σου θυγατρὶ Διονυσία μητρὸς Εὐδαιμονίδος ἀπελευθέρως .

(25) P.Oxy. 91 = Sel. Pap. I.79 = C.Pap.Gr 1. 35.

عامين⁽²⁶⁾. ويبدو أن هذا الشخص قد قام بالمطالبة بحق الخادمة كثيرًا وحصل عليها أخيرًا لأنه يُقر أنه لن يطالب بها، ولن يرفع دعوى للحصول عليها، كما أن أم السيدة تُقر بحضور وصيها أنها أستلمت ابناتها بعد علاجها⁽²⁷⁾.

وقد كان هذا البنك الموجود في معبد السرابيوم هو البنك الأكثر شهرة في مدينة أوكسيرينخوس، وكان محل ثقة المواطنين⁽²⁸⁾.

من خلال الوثائق البنكية السابقة بأن مسئول الإشراف فيها كان شخصًا واحدًا ولقبه جاء مقترنًا بجماعة المشرفين، أو جاء لقب المشرفين كجماعة فقط - دون تحديد اسم مشرف معين - أو كانوا اثنين من المشرفين وجاء اسمهم مقترنًا بجماعة المشرفين، ولكن السؤال المحير هنا: هل فعلاً عمل المشرف أو المشرفون كمسؤولين عن إدارة البنك؟ حقيقة يوجد خلاف بين الباحثين حول الإجابة على ذلك، منهم من يفترض أنهم تدخلوا مباشرة في إدارة البنك، أو أنهم نسقوا مع

(26) P.Oxy. 91= Sel. Pap. I. 79= C.Pap.Gr I 35, LL 7-17: ὁμολογῶ ἀπεσχηκέναι παρὰ σοῦ διὰ Ἡλιοδώρου καὶ τῶν σὺν αὐτῷ ἐπιτηρητῶν τῆς ἐπὶ τοῦ πρὸς Ὁξυρύγχων πόλει Σαραπίου τραπεζῆς, ἧς ὑπόσχεσις ἐδόθη ὑπὸ Ἐπιμάχου, ἀργυρίου σεβαστοῦ νομίσματος δραχμὰς τετρακοσίας, οὔσας ὑπὲρ τροφείων καὶ ἐλαίου καὶ ἰματισμοῦ καὶ τῆς ἄλλης δαπάνης πάσης ἐτῶν δύο ὧν ἐτρόφευσεν ἡ δούλη μου Σαραπιάς τὴν θυγατέρα σου Ἑλήνην.

(27) P.Oxy. 91= Sel. Pap. I. 79= C.Pap.Gr I 35, LL 31-39: Χωσίω Σαραπίωνος ἀπέσχον τὰς τῶν τροφείων δραχμὰς τετρακοσίας καὶ οὐδὲν ἐγκαλῶ ὡς πρόκειται. [Τ]ανετῆρις Θώνιος μετὰ κ[υ]ρίου Δημητρίου Ὁρίωνος εὐδοκῶ κ[αὶ] παρείληφα τὴν θυγατέρ[α] ὡς πρόκειται.

(28) P.Köln .vol 3, p112.

المختص في تسيير أعمال البنك، بل اعتبرونهم على قدم المساواة مع الأخير بحكم منصبهم⁽²⁹⁾، وربما يدعم هذا الرأي وثيقة من أوكسيرينخوس ذكر فيها أسماء المشرفين صراحةً كمشرفين على البنك إلى جانب رئيس الكهنة السابق⁽³⁰⁾، ولعل المشرفين أدوا مهامهم كمشرفين على البنك في حالة شواغر مؤقتة في منصب صاحب الامتياز وذلك في نطاق الخدمات الإلزامية⁽³¹⁾.

تحصيل الديون من الغرباء:

كانت هناك ضريبة على الغرباء تُعرف باسم ضريبة الغرباء "τέλους ἐπιξένων" ويقوم بجمعها مشرفو ضريبة الغرباء "τέλους ἐπιτηρηται"⁽³²⁾ وكانت تفرض على الغرباء في حالة استقرارهم في أي مكان سواء كان قرية أو مدينة وكان معدلها يتفاوت حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي للشخص نفسه⁽³³⁾؛ وكان الأساس في فرض هذه الضريبة هو التسجيل، حيث كان لزامًا على الفرد إذا ما استقر في قرية ما يسجل نفسه وموطنه الأصلي (idia=orgio) لدى كاتب القرية ضمن الغرباء الذين يعيشون في القرية، حيث كان من بين مهام كاتب القرية تسجيل أسماء الغرباء في قريته في نطاق اختصاصه، ثم يقوم بإعداد قوائم بهؤلاء الأفراد، ويزود بها المسؤولين عن جمع

(29) P.Oxy.8 1132(Oxyrhynchos,162 C.E).

(30) P.Oxy.8.1132(Oxyrhynchos, 132CE)LI, 8-12: διατῆς ἐπὶ τοῦ πρὸς Ὁξύρυγχων πόλει Σαραπίου Φανίου[υ] ἀρχιερατεύσαντος καὶ Πτολεμαίου τῶν σὺν Αὐδασίῳ Παυλείῳ ἐπιτηρη[η]τῶν τραπέζης.

(31) Sijpesteijn P. J, Worp.K.A, 2007, *Papyri in memory of P.J. Sijpesteijn (P. Sijp)*, BASP: 334.

(32) O.Theb. 87(Thebes ,133 CE).

(33) Wallace Taxiation p 278.

هذه الضرائب، بالإضافة إلى أن هذه القوائم كانت تيسر على كاتب القرية نفسه جمع ضريبة الغرباء في قريته⁽³⁴⁾ بمساعدة المشرفين الذين كان من بين مهامهم تتبع هؤلاء الغرباء أينما حلوا بهدف جمع الديون المتراكمة عليهم نتيجة القروض وقد عُرفوا في الوثائق باسم: "المشرفون على عملية تحصيل الديون للغرباء" ἐπιτηρηταὶ ξενικῶν πρακτορείας⁽³⁵⁾. وكانت تُقدم لهم طلبات من بعض الدائنين حتى يقوموا بالحجز على ممتلكات المدينين. وهذا هو مضمون إحدى البرديات⁽³⁶⁾، وهي عبارة عن طلب مقدم إلى "المشرفين على جمع الديون للغرباء في إقليم أثريت⁽³⁷⁾"، من أحد الأفراد الذي يذكر أنه أقرض شقيقين مبلغ 300 دراهمة بضمان جزء من منزل لهما، وعندما لم يتم سداد القرض في الوقت المناسب رفع دعوى قضائية ضدهم (الأسطر 16-17)، غير أنه لا يوجد أي تأثير لهذه الدعوى، لذلك مقدم الطلب يطلب من المشرفين أن يحجزوا على المنزل حتى يحصل على حقه (الأسطر 18-21). وكان المشرفون قد كتبوا إلى أمين دار السجلات العقارية (ἐγκλημάτων) βιβλιοφύλακον (αξιόν) يطلبوا منه أن يحجز على ممتلكات المدين ويجمع الدين مع الفائدة، بالإضافة إلى رسوم متنوعة مقابل الجهود المبذولة في عملية التحصيل (الأسطر 1-7)، على ذلك فإن الدولة حققت من عملية تحصيل الدين التي يقوم بها المشرفون إيرادات إضافية

⁽³⁴⁾ محمد، سلامة رجب. 1997، كاتب القرية في مصر في العصر الروماني (دراسة وثائقية في نظم الإدارة المحلية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس: 94.

⁽³⁵⁾ BGU.8.1826, (Herakleopolites, 51 BC).

⁽³⁶⁾ P.Oxy.4.712 = Chrest. Mitt. 231(Athribites, 146-161 C.E).

⁽³⁷⁾ P.Oxy.4.712. L,1,9: ἐπιτηρηταῖς ξενικῶν πρακτορείας Ἀθρεῖβίτου.

مهمة للخزانة، وبنفس الوقت ساعدت على تحصيل حقوق الأفراد من بعضهم البعض مما يحقق الأمن والإستقرار العام⁽³⁸⁾.

وفي وثيقة أخرى⁽³⁹⁾ من فيلادلفيا من إقليم أرسينوي تظهر لنا الإجراءات الرسمية المتبعة في عملية تحصيل الدين بشكل واضح، حيث أن الدائن لوكيوس هيرنيوس فالينس (Lucius Herennius Valens) يريد التنفيذ ضد الممتلكات المرهونة- وهي عبارة عن قطعة أرض مساحتها 2 أرورة تقع بالقرب من قرية بوكولون (قسم ثيمستس) وهي من أملاك المدين المتعثر في سداد القرض ومقداره 4064 دراخمة، وأول خطوة قام بها أنه قدم طلبًا إلى الوالي لافتتاح الدعوى (الأسطر 24-29)، ثم صدر قرار التنفيذ أو الحكم القضائي (ἐμβαθεία) من قبل القضاة الخريماتيستاي (χρηματισται)، فقدمه الدائن إلى إستراتيجوس قسم هيراكليدس في إقليم أرسينوي وإلى كاتب قرية هيرانيسوس (Hiera Nesos) في قسم هيراكليدس (الأسطر 16-23). وكان كاتب القرية قد أرسل رسالة إلى المشرفين على عملية تحصيل الديون للغرباء يطلب منهم فيها مراسلته بتقرير بعد صدور الحكم القضائي (ἐμβαθεία) من قبل القضاة الخريماتيستاي (الأسطر 7-15)، ثم وجه كاتب القرية التقرير الذي وصله من المشرفين إلى الإستراتيجوس (الأسطر 5-6)، وقد أشار الإستراتيجوس أن الالتماس المقدم من قبل الدائن مناسب (ὡς καθήκει)، ثم أمر مدير دار السجلات العقارية (βιβλιοφύλαξι ἐνκτήσεων) بأرشفة الملفات الخاصة بالدين والرهن (الأسطر 3-5).

(38) Fergus Millar.2004, *Rome, the Greek World, and the East, Government, Society, and Culture in the Roman Empire*, vol 2, University of North Carolina Press: 50.

(39) BGU.7.1573(Philadelphia,141/2 CE).

يمكننا أن نفهم من خلال هذه الوثيقة أن الإستراتيجوس لا يسمح باتخاذ أي إجراء في مجال تحصيل الدين حتى يصدر الحكم القضائي (ἐμβαδεία) أي قرار التنفيذ على ممتلكات المدين لصالح الدائن⁽⁴⁰⁾، فلا بد أن القاضي يحضر الدائن والمدين مع الوثائق الرسمية مثل عقد القرض والأوراق التي تثبت ممتلكات المدين وبعد استجواب الطرفين إما أن يصدر قرار التنفيذ على ممتلكات الطرف الآخر (في حال ثبوت تعثره في وفاء الدين)، أو يمنحه فرصة جديدة، برضاء الطرفين، ربما يكون ما حدث في بردية (p.oxy.4.713.) خير مثال لتأكيد هذا الاحتمال، وفيها كما ذكر سابقاً أن الدائن رفع دعوى قضائية ضد المدين المتعثر، لكن المحكمة على ما يبدو أعطت المدين فرصة جديدة وبناء على ذلك لجأ الدائن إلى المشرفين فأمر مدير دار التسجيلات العقارية بحجز الملكية فقط - وليس بنقلها إلى ممتلكات الدائن - حتى يجبر المدين على تسديد القرض كاملاً مع الفائدة ومع الضرائب المستحقة للدولة تحت إشراف المشرفين، وفي حال صدر قرار المحكمة بالتنفيذ على الملكية المرهونة عندها يسمح الإستراتيجوس ببدأ إجراءات نقل الملكية من المدين إلى الدائن، ويكلف المشرفين بذلك كما حدث في (P.Ryl.2.176) "خلال البنك تحت إشراف المشرفين في هيرموبوليس".

ومن خلال البحث عن ترجمة ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς في LSJ، تبين أن كلمة ἐπιτηρητής تعني إما من الغرباء، أو من أجل الغرباء، أو من الأجانب، والكلمة الثانية معروفة بعملية الجمع، ومع ورود الكلمتين متلاصقتين في النصوص التي تخص الدين والدائن فيها يشترك من عدم الالتزام بالوفاء من قبل المدين هذا يعني بأن معنى الكلمتين معاً يعني جمع الدين من الغرباء أو للغرباء وبذلك يكون لقب المشرفين هنا "ἐπιτηρηταὶ τραπεζῆς"

(40) Llewelyn.S.R.1994, *New Documents Illustrating Early Christianity*, vol 7, Macquarie University: 210.

المشرفون على عملية تحصيل أو جمع الدين من الغرباء، ويرى بعض الباحثين أن كلمة $\xi\epsilon\upsilon\iota\kappa\alpha$ تعني الديون المستحقة على أشخاص كانوا يعيشون في أقاليم أخرى، وكانوا تحت ولاية مسئول آخر، ولذلك كان من الضروري تسجيل الغرباء المقيمين في القرية لدى كاتب القرية⁽⁴¹⁾.

وفي النهاية نرى أن هناك عدد من الملاحظات ومن أهمها:

- لعب مشرفو البنوك دوراً مهماً في المعاملات المالية المتعلقة بالقروض.
- كان مشرفو البنك مسئولين عن تأدية خدمات إلزامية في مجال المعاملات المالية.
- كان مشرفو البنك إما مشرفين على البنوك أو تسيير أعمال البنوك، ولا شك أن هذه البنوك كانت بنوك تخص الدولة وليست بنوكاً خاصة.
- تنحصر الوثائق الخاصة بمشرفي البنوك خلال النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي حيث أن بداية ظهور المشرفين بوجه عام كان من عهد الامبراطور تراجان كجزء من إصلاح نظام جمع الضرائب خصوصاً ضرائب الحرف، غير أن التناقص الواضح في عدد اللائقين للخدمة الإلزامية أدى الى توسيع نطاق عملهم ليشمل كل ما يتعلق بالدخل⁽⁴²⁾.
- ساعدت عملية تسجيل الغرباء في تسيير عملية الضرائب والديون.
- لعب مشرفو ضريبة الغرباء دوراً مهماً في تحصيل الديون.

(41) Livia, Capponi.2005, Augustan Egypt, The Creation of a Roman Province, Routledge: 33.

(42) Wallace.S.L.1938, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton University Press: 302.